الاقتصادية الصباح
العدد 1645 - السنة السادسة
الاحد 17 شوال 1434 - الموافق 25 اغسطس 2013
Sunday 25 August 2013 - No.1645 - 6th Year

سلطنة عمان تطرح شهادات إيداع بقيمة 574 مليون ريال

«كونا» – طرحت سلطنة عمان امس شهادات ايداع بقيمة «574» مليون ريال عماني «الريال يعادل 2.6 دولار».
وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0.13 في المئة في ما بلغ أعلى سعر مقبول 0.13 في المئة، واشارت الى ان مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في الثامن عشر من شهر سبتمبر المقبل.
واوضحت أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من الحادي والعشرين من شهر أغسطس الجاري وحتى السابع والعشرين منه هو واحد في المئة.
وتعد شهادات الايداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط اداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية والتي تهدف الى ادارة السيولة في القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سوق المال بشكل عام.

شهدت تراجعات عدة خلال الأسبوع الماضي

«بيان»: سوق الكويت تحت ... المضاربات

السوق لايزال يعاني من انخفاض في السيولة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع الماضي مسجلاً ارتفاعا طفيفا لمؤشراته الثلاثة، وذلك في ظل استمرار الأداء المتذبذب الذي يشهده السوق منذ فترة نتيجة النشاط المضاربي الذي تركز على عدد من الأسهم الصغيرة. وعلى الرغم من المكاسب البسيطة التي حققها السوق، إلا أنه قد شهد عدة تراجعات في بعض الجلسات اليومية من الأسبوع، وذلك على إثر تعرضه لضغوط بيعية بهدف جني الأرباح شملت بعض الأسهم، ولكنها لم تكن كافية لسحب مؤشرات السوق للمنطقة الحمراء.

وأضاف التقرير على الصعيد الاقتصادي، فقد أشارت مجلة الإيكونومست «The Economist» البريطانية في تقرير صدر لها في عدد شهر اغسطس 2013، إلى أن جميع التوقعات الخاصة باستمرار تصاعد الطلب على النفط باتت خاطئة، فالطلب على النفط سيتضاءل حجمه مستقبلاً بعد أن وصل لحد الذروة. وأضاف التقرير، أنه بعد اكتشاف كميات كبيرة من مصادر الطاقة البديلة، ارتفع احتياطي الغاز في العالم من 50 إلى 200 عام، لاسيما أن هذا النوع من الغاز قد وجد طريقه إلى خزانات الوقود، ومن المتوقع أن يستعاض به في محطات الطاقة والمصانع وأنظمة التدفئة الصناعية والمحلية، مما سيعمل حتماً على تخفيض استهلاك النفط بمعدل بضع ملايين برميل يومياً بحلول العام 2020.

وأضافت المجلة إلى أن من العوامل الأخرى التي ستؤثر على انخفاض الطلب على النفط خلال السنوات القادمة، التغير والتطور المستمر في تكنولوجيا وتصاميم محركات وسائل النقل، والتي أصبحت تهدد الاستمرار في الاعتماد على النفط، خصوصاً وأن دول آسيا الناشئة تبنت مؤخراً نفس السياسات المتبعة في دول أوروبا وأمريكا لحماية البيئة، تعتمد على معايير صارمة لكفاءة الوقود وخفض استخداماته. وتساءلت المجلة عن مصير الدول النفطية، لاسيما دول الخليج، بعد أن يصبح النفط «وقود الأمس»، بحسب تعبير المجلة، خاصة وأن النفط يعتبر عصب الحياة في تلك الدول، وكيف ستحافظ على مستوى الإنفاق الحكومي، لاسيما وأن اقتصادها يفتقد إلى قاعدة إنتاجية حقيقية وتنمية بشرية مستدامة، مشيرة إلى إهمالها لعلم المستقبليات وعدم سعيها إلى قراءة المستقبل بشكل موضوعي وعلمي تضع من خلاله حلولاً إستراتيجية للسيناريوهات المختلفة، فبينما يتغير العالم بشكل سريع بسبب الثورة المعرفية والتكنولوجية والبحث عن مصادر جديدة للطاقة، تتخلف دول الخليج وتتجاهل دعوات الإصلاحات البنيوية في هياكلها السياسية والتنموية والاجتماعية. هذا وقالت المجلة أن لعنة النفط في الدول الخليجية تحمل بذور فنائها في احشائها ما لم تقم بإصلاحات جذرية تمكنها من مواجهة التحديات والمخاطر التي تقترب منها أكثر فأكثر، فقد تسبب الاقتصاد الريعي في تآكل المجتمعات التي ينخرها الفساد، وكرس ثقافة الاستهلاك والاتكالية واللامبالاة، وعزز قيم الزبونية في توزيع الثروة على أساس الولاء على حساب الكفاءة والإنتاجية.

وتابع مما لا شك فيه أن هذا تحليل قيم من مجلة اقتصادية مرموقة يؤكد من جديد قرب قدوم الخطر نتيجة الاعتماد شبه الكلي على دخل النفط في تمويل الميزانية العامة للدولة، ويكرر الطلبات والدعوات للبدء وبشكل فوري في عملية الإصلاح الاقتصادي التي سبق أن دعونا لها مع الجهات الاقتصادية المحلية والدولية أكثر من مرة. وبالرغم أن هذا التحليل يشمل مجمل دول مجلس التعاون الخليجي، وإن كان بنسب متفاوتة، إلا أن الكويت تعتبر الأكثر اعتمادا على النفط مقارنة بباقي دول الخليج الأخرى، إذ بحسب تقرير «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان»» الصادر في الأسبوع الماضي، جاءت الكويت في المركز الأول عربيا من حيث اعتماد ناتجها على النفط، والذي يشكل 55 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ففي ظل استمرار الغياب شبه الكامل للاستثمارات والمشاريع التنموية الكبرى، ومواصلة تهميش وإهمال القطاع الخاص، وضعف البنية التحتية، واستمرار تضخم بنود الإنفاق الجاري في ميزانية الدولة، ستكون الكويت على موعد مع احتمال وقوع كارثة اقتصادية في المستقبل القريب «لا سمح الله»، إذا انخفضت معدلات الطلب على النفط في السنوات القادمة عن مستوياتها الحالية كما هو متوقع، الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات عن مدى استعداد الحكومة للتعامل مع هذه المخاطر.

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تمكن من تسجيل مكاسب بسيطة لمؤشراته الثلاثة على إثر عمليات الشراء التي طالت بعض الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، وذلك في ظل الأداء المتذبذب المستمر منذ فترة ليست بالقليلة نتيجة استمرار حضور عمليات المضاربة في السيطرة على مجريات التداول، إذ ظل التوجه المضاربي يشكل عامل ضغط قوي على مؤشرات السوق الثلاثة خلال الأسبوع السابق، ولاسيما المؤشر السعري، الذي سجل خسائر في أغلب الجلسات اليومية من الأسبوع نتيجة عمليات جني الأرباح التي تم تنفيذها على بعض الأسهم الصغيرة. من جهة أخرى، شهد السوق عمليات شراء انتقائية على بعض الأسهم القيادية، أدت إلى توازن مؤشرات السوق واستقرارها بعض الشيء، ودفعتها لتسجيل مكاسب محدودة بنهاية الأسبوع.

والجدير بالذكر أن السوق لازال يعاني من انخفاض مستويات السيولة عن معدلاتها الطبيعية، وهو ما جاء نتيجة استمرار حضور العديد من العوامل السلبية، على رأسها غياب المحفزات الحقيقية الداعمة للاتجاه الشرائي، بالإضافة إلى ضعف البيئة الاستثمارية التي تعمل فيها الشركات المدرجة في السوق، ما دفع بعض المستثمرين إلى التحفظ وانتظار تعافي الشركات، ودفع البعض الآخر إلى الاتجاه نحو عمليات المضاربة من أجل تحقيق أرباح سريعة.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 36.57 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 11.08 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 6.28 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 8,104.19 نقطة، مسجلاً ارتفاعا نسبته 0.15 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 0.46 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 463.93 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,072.51 نقطة، بارتفاع نسبته 0.49 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 7.02 في المئة ليصل إلى 22.73 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 11.10 في المئة، ليبلغ 233.56 مليون سهم.

وسجلت ستة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات ستة قطاعات. وجاء قطاع الصناعية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,220.80 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 1.80 في المئة. تبعه قطاع التكنولوجيا في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1.12 في المئة بعد أن أغلق عند 1,135.69 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الخدمات المالية، والذي أغلق مؤشره عند 1,172.55 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.47 في المئة.

من جهة أخرى، تصدر قطاع النفط والغاز القطاعات التي سجلت تراجعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,237.05 نقطة بخسارة نسبتها 2.48 في المئة، وجاء بعده قطاع الرعاية الصحية الذي تراجع مؤشره بنسبة بلغت 2.18 في المئة مقفلاً عند 1,139.20 نقطة، في حين كان قطاع البنوك هو الأقل انخفاضاً، إذ تراجع مؤشره بنسبة 0.33 في المئة مغلقاً عند 1,110.43 نقطة.

وشغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 423.96 مليون سهم شكلت 36.30 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول 364.95 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 31.25 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 15.02 في المئة بعد أن وصل إلى 175.36 مليون سهم.

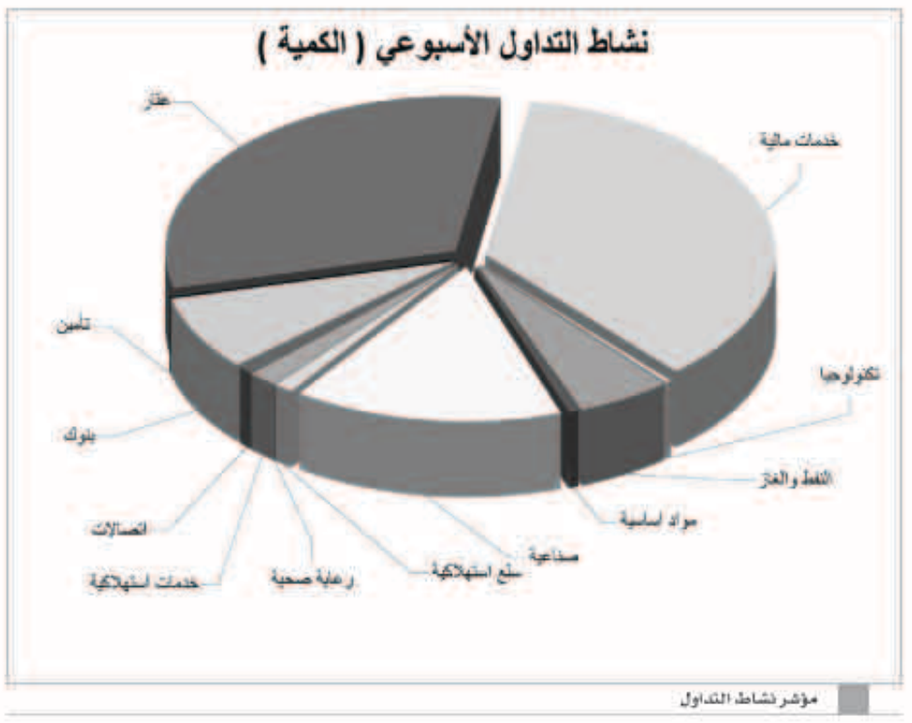

مؤشر نشاط التداول

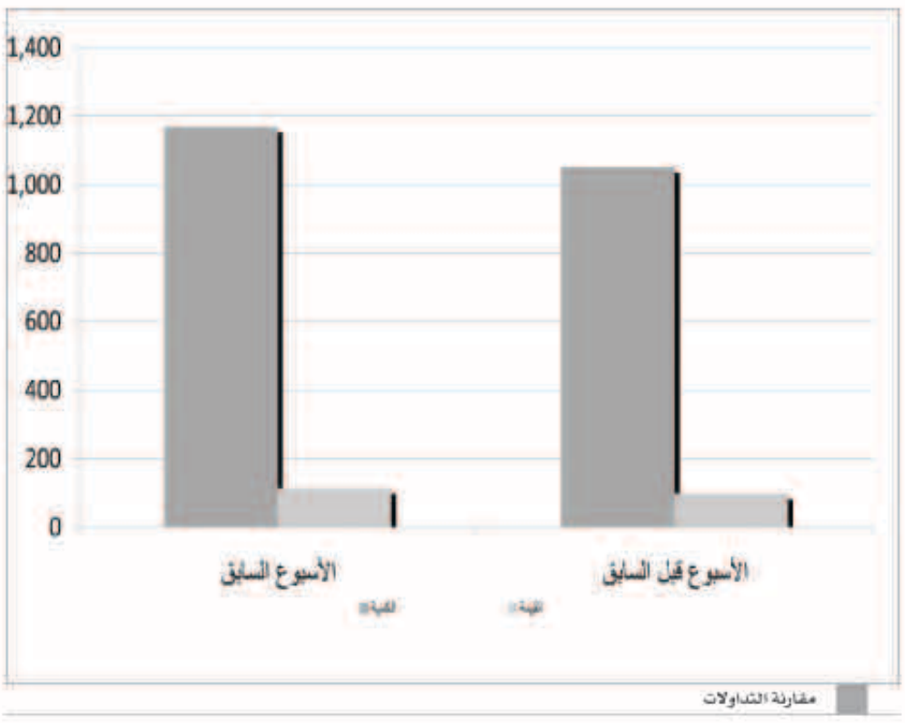

مقارنة التداولات

المؤشر السعري سجل نمواً عن مستوى إغلاقة في نهاية العام

مكاسب بسيطة حققتها البورصة وضغوط بيعية عنيفة
جني أرباح شمل الأسهم التي حققت ارتفاعات عملية

قطاع العقار في المرتبة الأولى

شغل قطاع العقار المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 27.44 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 31.18 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.82 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 29.34 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 21.52 مليون د.ك. شكلت 18.94 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

«برقان» يقدم باقة من الخدمات لعملاء خدمة بريمير المصرفية

أعلن بنك برقان امس عن رعايته لنادي الكورنيش الصحي وذلك لتوفير افضل الخدمات والمزايا المتميزة لعملاء خدمة بريمير المصرفية في ارقى النوادي الصحية بالكويت. وكجزء من برنامج الرعاية، سيحصل عملاء خدمة بريمير المصرفية على خصم 10 في المئة من سبا نادي الكورنيش الصحي بالاضافة الى استضافة باقة واسعة من الانشطة والفعاليات التي ستقام على مدار العام.

واضافة الى رعاية نادي IFIT للاطفال وكذلك عدة برامج ترفيهية لهم تهدف الى توفير المزيد من التميز لعملاء البنك واعضاء النادي.

فريق إدارة التسويق من بنك برقان ومديرة التسويق بنادي الكورنيش

البنك يحتفل باليوم العالمي للعمل الإنساني

الرشيد: «الوطني» نجح على مدى عقود في تكريس نفسه كأحد أكبر المساهمين في العمل الاجتماعي

نشاطات البنك الوطني الاجتماعية والخيرية

احتفل بنك الكويت الوطني باليوم العالمي للعمل الانساني تتويجا للنشاطات الانسانية المختلفة والمبادرات المتنوعة التي تقوم بها اسرة البنك لخدمة المجتمع وذلك تكريسا للنهج الانساني الذي ينتهجه البنك والمسؤولية الاجتماعية التي يأخذها على عاتقه وتأكيدا على دوره كاحد أكبر المساهمين في تنمية المجتمع ودعم المبادرات والأعمال المجتمعية والإنسانية والخيرية.

وقال مدير ادارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني عبد المحسن الرشيد ان البنك الوطني كرس نفسه احد أكبر المبادرين في العمل الانساني، وهو يحرص ان يضيف الى سجله سنويا عشرات المبادرات الخيرية والاجتماعية لتغطية احتياجات المجتمع وتقديم يد العون والمساعدة اينما اقتضت الحاجة.

وأضاف انه على مدى عقود نجح البنك الوطني في تأسيس مفهوم مختلف للمسؤولية الاجتماعية التي تنتهجها الشركات والمؤسسات في الكويت من خلال أخذ زمام المبادرة في اعمال خيرية وانسانية كبرى، الى جانب اهتمامه بالجانب الانساني المحلي وخاصة الاطفال من خلال ما تقديمه خدمات وتبرعات مستمرة في مستشفى البنك الوطني للاطفال المصابين بالسرطان الذي يتجه اليوم للتحول لمركز اقليمي رائد في علاج سرطان الاطفال تحت اشراف فريق طبي بريطاني من مستشفى غريت أرموند ستريت البريطاني يستضيفه البنك الوطني. يضاف الى ذلك دعمه للمسيرة التعليمية والتربوية في الكويت مادياً ومعنوياً من خلال إتاحة عدد من الفرص التدريبية للكوادر الوطنية الشابة.

وقد عزز البنك الوطني خلال السنوات الماضية جهوده ومساهماته الإنسانية والاجتماعية، مشاركاً على نحو فاعل في العديد من الفعاليات الاجتماعية المهمة التي شملت المبادرات التعليمية والتوظيف والتدريب ودعم الكوادر الوطنية، والمبادرات والبرامج الصحية، وبرامج الرعاية والدعم الاجتماعي، والمبادرات الرياضية والأنشطة والمبادرات البيئية.